



مستقبل اتفاق السلام
في جنوب السودان .. الآفاق والتحديات

التقرير الشهري
فبراير 2019

محسن حسن

يشهد السودان؛ شماله وجنوبه، حالة من الترقب والحذر، المبنيان على مجمل ما شهدته السودان مؤخراً من أحداث شعبية وجماهيرية سماها البعض (ثورة) بينما عدّها آخرون تمرداً على استقرار السودان وأمنه، في حين اعتبرتھا الحكومة السودانية والجهات الرسمية في الدولة، استنساخاً لأحداث الربيع العربي في الداخل السوداني.. وفي كل الأحوال، ورغم اختلاف وجهات النظر، فإن السودان بات يعاني من تعميق أزماته وتعقيد مهماته في حفظ الاستقرار والأمن، والمضي قدماً في تفعيل خطته الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، في الجنوب والشمال على السواء.

وهذا التقرير، ليس معنياً بتحليل الأحداث الأخيرة في السودان، اللهم إلا بالقدر الذي يتماس مع موضوعه الرئيسي، وهو) مستقبل اتفاق السلام في جنوب السودان)، وهو الاتفاق الذي يواجه الكثير من التحديات السياسية والاستراتيجية والأمنية، ومن بين هذه التحديات تلك الأحداث التي شهدھا شمال السودان مؤخراً، والتي ربما تنذر بانتقال عدوى المعارضة الجماهيرية لتلعب دورھا في التأثير المباشر أو غير المباشر على هذا الاتفاق المنعقد بين أطراف النزاع في الجنوب السوداني، وتحديداً بين(سلفا كير) رئيس جنوب السودان، ومنافسه الحالي، زعيم المتمردين(رياك مشار)، وهو الاتفاق الذي شهدته العاصمة الإثيوبية(أديس أبابا) في الثاني عشر من سبتمبر من العام المنقضي 2018، وهو أيضاً الاتفاق رقم 12 في سلسلة اتفاقات إنهاء الصدام الطويل المسلح، والحرب الأهلية المشتعلة بين أطراف النزاع في الجنوب منذ خمسة أعوام تقريباً، وبالتحديد منذ ديسمبر 2013.

المشكلة والجذور

في واقع الأمر، فإن مشكلة جنوب السودان، ليست وليدة الوضع الحالي في السودان، وإنما هي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ السوداني، وخاصة منذ تعرض هذا البلد لأدوار استعمارية طامعة، تلاعبت بمكوناته وأعراقه وجغرافيته؛ فقد" لعب الاستعمار دوراً كبيراً في إشعال قضية جنوب السودان، بدءاً بتجارة الرقيق في العهد التركي، ومروراً بسياسة المناطق المقفولة والتبشير في العهد الإنجليزي؛ فخلال الفترة من عام 1898م إلى عام 1956م، عمل

الاستعمار البريطاني على إذكاء وتعميق وتعزيز حالة الانقسام والتعدد في الجنوب، والمباعدة بينه وبين الشمال، خاصة بعد قيام الإنجليز بتقسيم السودان قسمين، والتعامل مع كل قسم منفرداً، كما أصدرت بريطانيا عدة قوانين ولوائح لتعميق الفجوة بين الشمال والجنوب، كان من أبرزها قانون المناطق المقفلة وقانون المرور الذي كان يحظر علي العرب السفر إلى الجنوب بعد خط عرض 10 شمالاً¹

وبفعل حالة الانقسام الخطيرة التي كرسها الاستعمار البريطاني في السودان، لم تنجح القيادات السودانية في العودة بالسودان إلى حيز الوحدة والتماسك، بل على العكس من ذلك "فشلت الحكومات السودانية المتعاقبة بعد الاستقلال في يناير 1956م في تعرف أبعاد المشكلة ومعالجتها، وتجاهلت مطالب الجنوب، وأهمها: حق المساواة في التنمية واقتسام السلطة والثروة وقضايا التعليم والصحة والمطالبة بالحكم الفيدرالي، ما أدى إلى اتخاذ طريق الصراع المسلح الذي أتاح الفرصة للقوى الخارجية بالتدخل والبقاء بالمنطقة ليس لحلها وإنما لتحقيق أهداف ومصالح استراتيجية خاصة"²

صراع السلطة والثروة

وبالنظر إلى مؤججات الصراع المستمرة بين جنوب السودان وشماله، فإنه يجب التنبيه إلى نوعين من التوجهات؛ الأولى توجهات حثيثة نحو السلطة والزعامة، والثانية توجهات أكثر حثيثة في اتجاه الاستحواذ على الثروة، وخاصة مع ما يتمتع به الجنوب من ثراء؛ إذ "يُعد إقليم جنوب السودان من أغنى وأهم الأقاليم ليس فقط بالسودان، ولكن في حوض النيل، وذلك لخصوبة أرضه في معظم أجزائه مع توفر المياه؛ حيث يساعد ذلك علي استزراع مساحة كبيرة من الأرض، كما يوفر المراعي لتربية الحيوانات، ومما يزيد من أهمية هذا الإقليم اكتشاف المعادن والبتترول به مؤخراً"³

¹ انظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز، موسوعة مقاتل من الصحراء، النسخة الإلكترونية، تاريخ الزيارة يناير 2019، متاح على: (<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Sudan/>) (بتصرف يسير) (SEC01.DOC_cvt.htm)، (بتصرف يسير)

² (م،س)، (بتصرف يسير)

³ انظر: موسوعة مقاتل من الصحراء، (م،س) (بتصرف يسير)

ولعل هذه الثنائية المشار إليها، والمؤججة للصراعات في السودان جنوبيه وشماله، إلى جانب المؤثرات السلبية الممتدة والفعالة منذ الاستعمار وحتى الآن، والتي يأتي على رأسها بذور الفرقة والتشردم والتعددية الصارخة في الميول والتوجهات في الجنوب السوداني، هي التي تسببت في إفشال معظم الاتفاقيات الثنائية بين شمال السودان وجنوبه، وكذلك كرّست لإفشال اتفاقيات السلام بين الأطراف المتنازعة داخل إقليم جنوب السودان نفسه، وذلك على الرغم من بعض النجاحات القليلة التي حققتها تلك الاتفاقيات مجملة.

ويمكننا تلمس بعض الحقائق من خلال مآلات الاتفاقيات السابقة بين الشمال والجنوب، وكيف كان تأثيرها على مآلات الأوضاع في الجنوب على وجه الخصوص، وهو ما يمكن رصده في جملة المحطات التالية⁴:

■ **منذ عام 1972** وحتى قبيل شهر مايو 1983، كانت العلاقة بين شمال السودان وجنوبه تتسم بالهدوء والاستقرار، وذلك على أثر الاتفاقية الثنائية بين الطرفين والتي انعقدت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا خلال مارس 1972، وهو ما منح الجنوب السوداني، وكذلك الشمال، فرصة الإعمار والبناء والتنمية.

■ **لم** تكد فترة الهدوء والبناء والاستقرار تتجاوز العقد من الزمان بقليل بين طرفي السودان المتنازعين، حتى برزت بذور الفتنة والخلاف مجدداً بين الشمال والجنوب بحلول الشهر الخامس من عام 1983، لتندلع المعارك بشكل أكثر عنفاً واشتعالاً، الأمر الذي أدى إلى تهاوي البنية التحتية في الجنوب، بالإضافة لتدهور عموم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في جبال النوبة والنيل الأزرق، وباقي الأنحاء السودانية، بعد أن حالت حدة الصراع وشراسته دون تحقيق أي نجاح لوقف هذه المعارك على مدار عقدين متتاليين.

■ **وباستمرار** تآزم الأوضاع، وتعذر التوصل لأية حلول أو اتفاقات لإنهاء الاقتتال والحرب الأهلية، رغم انعقاد مفاوضات للتوافق بين الجانبين في كل من أبوجا ونيروبي، وجدت الحكومة السودانية نفسها مضطرة للتعاطي مع

⁴ (م،س)، (بتصرف كبير)

القيادات المنشقة عن التمرد في الجنوب، الأمر الذي تمخض لاحقاً عن توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام في الشهر الرابع من عام 1996، وظلت الأوضاع بين كر وفر بين الشمال والجنوب، إلى أن تعرضت البلاد لحدثين كبيرين "غيرا وجه السودان هما أزمة دارفور التي بدأت في العام 2003، ثم اتفاقية نيفاشا للسلام في العام 2005، الأمر الذي ترتب قيام الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، بتوقيع اتفاقية قادت، خلال السنوات الخمس التي تلتها، إلى انفصال جنوب السودان من شماله"⁵

■ **وكان المتوقع بعد حصول الجنوب السوداني على استقلاله عن الشمال، أن تستعيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، زمام السيطرة على مجمل الأوضاع في الداخل الجنوبي، لكن لم تستطع الحركة ذلك، خاصة بعد فقدان زعيم الحركة الدكتور (جون جارنج) ورحيله عن المشهد السياسي مجملاً إثر " حادث سقوط طائرته بالجنوب، في طريق عودته من أوغندا بعد واحد وعشرين يوماً من أدائه القسم نائباً أول لرئيس الجمهورية، ومن ثم اختارت الحركة نائب رئيسها (سلفا كير ميارديت) قائداً للحركة ونائباً أول لرئيس الجمهورية، إلا أن الفراغ الذي أحدثه رحيل زعيم الحركة أصبح واضحاً في كثير من مواقف الحركة وتوجهاتها؛ فقد ظهرت نقاط خلاف أساسية بين الشمال والجنوب، ظلت دوماً مثار تهديد كبير لكل إنجازات اتفاقية السلام"⁶**

صدام الجنوب وتداعياته

عند النظر والتأمل في طبيعة الحركات والتوجهات الانفصالية، نجد دائماً أنها تنطلق بدافع البحث عن الحريات وتعديل مسار الحياة المعيشية في جانبها الاقتصادي، إلى ما هو أفضل، ومن الطبيعي أن يكون لهذه الحركات شعاراتها وشخصياتها المتصدرة للمشهد، لكن للأسف الشديد، غالباً ما يتحول جوهر هذه الحركات لدى بعض شخصياتها، والمشاركين فيها، إلى الضد تماماً، من حيث

⁵ راجع: عماد حسين، السودان... اتفاقية نيفاشا وأزمة دارفور وحروب لم تتوقف، صحيفة الخليج، الموقع الإلكتروني، بتاريخ 8/1/2011، متاح على: (<http://www.alkhaleej.ae/home/print/f53c9315-c755-48f7->) (بتصرف في العبارة)

⁶ انظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز، (م،س)، (بتصرف)

مجافاة الشعبية والجماهيرية، والتنكر للمباديء والأسس والمنطلقات التي قامت عليها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالصراع المركب والمعقد على السلطة والنفوذ العرقي والثرواتي، وهو تماماً ما آلت إليه الأمور في جنوب السودان، بعد فترة وجيزة من الانفصال عن شماله.

ففي شهر تموز/يوليو 2013، شهد جنوب السودان، قيام رئيسه (سلفا كير) بإجراء تغيير جذري بين أعضاء الحكومة ووزرائها، وذلك بعد مرور عامين فقط على الانفصال عن الجنوب، وكان من بين من شملهم التغيير، جميع عناصر وشخصيات الحكومة الرسمية للجنوب، بمن فيهم (رياك مشار) نائب الرئيس، ليس هذا فحسب، بل أصدر الرئيس الجنوبي، قرارات سيادية، بإحالة (باقان أموم) الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي الحركة الممثلة للحزب الحاكم في جمهورية السودان الجنوبية، إلى التحقيق إثر تصريحات له ينتقد خلالها الأداء الحكومي، وكان الرئيس قد أقال كلاً من: وزير المالية، ووزير شؤون مجلس الوزراء، ورفع عنهما الحصانة، خلال شهر يونيو/حزيران 2013، نتيجة مخالفات مالية، الأمر الذي أفضى مجملاً في النهاية، وبعد خمسة أشهر من هذه التغييرات الجذرية، إلى أن تتحول العاصمة الجنوبية (جوبا) ومعها باقي مناطق ومدن الولايات الجنوبية من جونغلي إلى أعالي النيل، إلى ساحة اقتتال مسلح، وذلك إثر الإعلان الرسمي للرئيس (سلفا كير) عن تعرض جنوب السودان لمحاولة انقلابية على يد النائب المُقال (رياك مشار) وعدد من أنصاره⁷

وقد كان لهذا الصدام الجنوبي/الجنوبي، تداعيات خطيرة على حياة الجنوبيين من نواحي كثيرة؛ فقد قامت الفصائل المسلحة والجماعات المتمردة بإحكام السيطرة على عدة بلدات جنوبية، ما أدى إلى تشريد وفرار ما يزيد على مليون شخص خلال الفترة من كانون أول/ديسمبر 2013، وحتى مايو/أيار 2014، وهو ما أدى إلى تدخل الجيش الأوغندي لدعم حكومة (سلفا كير) ضد القوات الموالية لرياك مشار، والتي اتهمتها الأمم المتحدة بنهب منطقة (باتنيو) النفطية، وقتل آلاف المدنيين الأبرياء، والتسبب في تردي الحالة المعيشية

⁷ انظر: الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة (تقدير موقف)، منشورات وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص1 متاح على: (https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_60C12C33.pdf)، (بتصرف كبير)

للسودانيين في الجنوب، إلى الدرجة التي وصف خلالها مجلس الأمن الدولي الحالة الغذائية في جنوب السودان، وقتها، بأنها الأسوأ عالمياً، نظراً لمعاناة ما يقرب من خمسة ملايين سوداني جنوبي من ندرة المساعدات الإنسانية بفعل الحرب المشتعلة بين الجانبين⁸

وعلى قرع طبول الحرب واشتعالها في الجنوب السوداني، حاولت الجهود الإقليمية والدولية التوصل إلى حلول مشتركة بين الجانبين، فقامت إثيوبيا باستضافة مفاوضات سلام بعاصمتها أديس أبابا خلال آب/أغسطس 2014، ولكن لم تصل المفاوضات إلى نتيجة، فاستمرت المواجهات خلال العام 2015، ليتم استغلال الشرائح الاجتماعية السودانية أسوأ استغلال، وخاصة الأطفال، حيث بلغ عدد المشاركين الصغار في هذه الحرب الأهلية ما يقرب من 12 ألف، كما أدى ازدياد حدة الصدام إلى قيام الصين بالدفع بأحد فرق المشاه لدعم بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الجنوب السوداني، وبحلول شهر آب/أغسطس 2015 وتحت ضغوط دولية وإقليمية كبيرة، تنذر بعقوبات ضخمة على الجنوب، اضطرت الأطراف المتنازعة إلى التفاوض، ومن ثم ، توقيع اتفاق سلام ثنائي، يتم بموجبه إعادة (رياك مشار) إلى منصبه كنائب للرئيس، وهو ما تحقق بالفعل خلال شهر أبريل/نيسان من العام 2016 بعد أن قام الأخير بالعودة إلى العاصمة(جوبا) وأداء اليمين الدستورية كنائب أول للرئيس(سلفا كير) على رأس حكومة وحدة وطنية جديدة⁹، ولم يكن هذا الاتفاق الثنائي ليؤتي ثماره، لولا تدخل كل من السودان وأوغندا تحت مظلة المنظمة الحكومية للتنمية (إيغاد)؛ حيث كان للتحرك السوداني صداه؛ إذ إن تعاون السودان وأوغندا، وهما الطرفان الإقليميان الأساسيان، مكنهما من الضغط سويًا على أطراف الصراع في جنوب السودان

⁸ راجع تقرير BBC NEWS عربي، تحت عنوان: تاريخ دولة جنوب السودان منذ الاستقلال، بتاريخ 13 يوليو/ تموز 2016، متاح على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712_south_sudan_timeline (بتصرف كبير)

⁹ راجع تقرير BBC NEWS عربي، تحت عنوان: تاريخ دولة جنوب السودان...،(م،س)(بتصرف كبير)

لوضع تعهد شامل بإنهاء كافة أشكال النزاع المسلح وتوقيع إعلان الخرطوم في 27 يونيو/حزيران 2018¹⁰

الاتفاق الجنوبي/الجنوبي والضمانات

وباستقراء تطورات المشهد الجنوبي السوداني، ورغم ما يبديه رئيس الجنوب(سلفا كير) حالياً من مرونة التعااطي مع المحيط الجنوبي الداخلي من جهة، والمحيط السوداني الشمالي من جهة أخرى، وتحمل ضغوطات المجتمع الدولي من جهة ثالثة، وفق تصريحاته المتكررة، إلا أنه لا يمكن التسليم بخلو الساحة الجنوبية، ومعها الساحة الشمالية كذلك، من منغصات العودة إلى المربع الأول في أي وقت من الأوقات، خاصة مع وجود مؤشرات تؤكد قابلية هذه المنغصات للظهور مجدداً، وهو ما لا نتمناه بكل تأكيد، لكن التداعيات المستمرة في المحيط المحلي السوداني عموماً، والمحيط المحلي الجنوبي على وجه الخصوص، تؤشر لاحتمالات مقلقة، وعلى رأسها الاحتمالات الخاصة باستمرار وديمومة نجاح اتفاق السلام، ووجه القلق يمكن تبينه من مجموعة الملامح والتداعيات العامة التي غلقت - ولاتزال - جمهورية جنوب السودان الناشئة، والتي تتضح من خلال نقاط العرض التالية:

■ **تنامي الأبعاد العرقية والقبلية في الجنوب السوداني، في ظل ما كرّسه الاستعمار القديم من فرقة وتشردم، ويكفي القول هنا إنه بعد شهر واحد من انفصال جنوب السودان عن شماله، أعلنت الأمم المتحدة في أغسطس/ آب 2011 مقتل ما يزيد على 500 سوداني في اشتباكات وصدّامات عرقية في ولاية جونقلي، وهو ما دفع حكومة جنوب السودان إلى إعلان هذه الولاية منطقة للكوارث، خاصة بعد تعرض ما يقرب من 100 ألف من سكانها للتشريد والفرار بفعل الاشتباكات العنيفة بين الجماعات العرقية هناك¹¹ وعموماً تعد التقسيمات القبلية في جنوب السودان، أحد الأسباب الوجيهة لتجسيد قلق مستقبلي بالغ الخطورة في هذه المنطقة، خاصة مع**

¹⁰ انظر: أليو قرنق، سياقات اتفاقية السلام لجنوب السودان ومآلاتها، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 29 يوليو 2018، متاح على: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180729112725510.html>

¹¹ (م،س)، (بتصرف)

انتماء القادة السياسيين والزعماء النضاليين لتلك التقسيمات؛ حيث تعود أصول القبائل الجنوبية عامة" إلى ثلاث مجموعات رئيسية، أكبرها المجموعة النيلية بنسبة 65% من مجموع السكان، والتي تضم قبائل النفوذ السياسي الأكبر؛ فقبيلة الدينكا (قبيلة سلفا كير) تمثل 40% من المجموعة النيلية، وقبيلة النوير (قبيلة رياك مشار) تمثل 20%، ثم قبيلة الشلك (قبيلة باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية) بنسبة 5%¹²، وهذه الاعتبارات القبلية تعني ببساطة، أن بنية الدولة في جنوب السودان " ستظل منقسمة وفقاً لخطوط قبلية"¹³

■ **ويضاف للإشكالية السابقة، ما تعرضت له الجبهة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، من تصدعات جذرية في البنية والتوجهات وحجم التماسك بين أعضائها وأنصارها، وخاصة بعد رحيل زعيمها (جون جارانج)، وعدم استطاعة خلفه (سلفا كير) ملء الفراغ الذي تركه، الأمر الذي أحدث تحولات سلبية عنيفة عصفت بالحركة من الداخل، تماماً كما عصفت بالداخل الجنوبي وبتعاطيه مع كافة القضايا السودانية جنوباً وشمالاً، بل وبالتعاطي الشخصي بين أعضاء الحركة أنفسهم، الأمر الذي يهدد بتداعيات مستقبلية غاية في السلبية والخطورة؛ " فبعد زهاب جون قرنق، كان الخلف محدودي الفكر، محدودي الخبرة، لا يستطيعون التمييز بين ما هو تكتيكي وبين ما هو مرحلي، وأصبح التعصب والكره الأيديولوجي عند قلة نافذة في داخل الحركة، سمة تحدد المسار السياسي لهذه الحركة"¹⁴**

■ **تكرار الاحتكاكات البيئية بين جنوب السودان وشماله، وتعدد أشكالها، منذ الانفصال وحتى الآن؛ فقد شهدت نهايات عام 2011 اتهامات متبادلة بين جنوب السودان وشماله، حيث اتهم الجنوب الجيش السوداني بالهجوم**

¹² انظر: الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة...، (م،س)، ص 2 (بتصرف يسير)

¹³ (م،س)، ص 4 (بتصرف يسير)

¹⁴ انظر: إدريس، هدير عادل، علاقة السودان بدولة جنوب السودان.. الحاضر والمستقبل، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2013، ص 16، نسخة إلكترونية مصورة على الموقع: <http://khartoumspace.uofk.edu> (بتصرف يسير)

المتكرر على معسكر (يدا) للاجئين في ولاية (الوحدة)، بينما نفى الجيش ذلك، في حين كان متمردو جيش تحرير جنوب السودان قد تورطوا في التسبب بمقتل أكثر من سبعين شخصاً، عندما هاجموا مدينة (مايوم) في الولاية ذاتها، وهو ما اضطر معه الرئيس سلفا كير للقيام بزيارة أولى وتاريخية للخرطوم للاتفاق على تشكيل لجان مشتركة لحل المشكلات البيئية، وهو بالفعل ما حدث في فبراير/شباط من عام 2012، عندما قام الجانبان بتوقيع معاهدة عدم اعتداء، غير أن المناوشات استمرت، بفعل خلافات ثنائية دامت لأكثر من عام حول النفط والحدود، الأمر الذي تحول إلى مستويات أعلى من التعاطي العسكري العنيف، وذلك عندما قام جنوب السودان بتقليص معدلات الإنفاق العام، ثم قامت قواته باحتلال حقل النفط ومدينة هجليج الحدودية؛ إذ ردت السودان على ذلك بغارات جوية على منطقة بانتيو الجنوبية، وكذلك بتثبيت قوات في منطقة (أبيي) المتنازع عليها، قبل أن يتعهد السودان بسحبها مجدداً، لتنتهي هذه الاشتباكات وغيرها، عند حدود الاتفاق فقط على استئناف ضخ النفط بين الجانبين، وإنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح وذلك في مارس/آذار من عام 2013، بينما بقيت الخلافات حول الحدود قائمة ومستمرة¹⁵

■ وفقاً للأبعاد التاريخية لانقسامات الجنوب السوداني، فإن هذه المنطقة شديدة التأثر السلبي بحيثيات وتداعيات عدم الاستقرار، ويظهر هذا بوضوح، في صورة تراجع كبير في كافة القطاعات المعنية بالأنشطة التجارية والصناعية والزراعية؛ فقد سبق وأن "شهد المجال الزراعي توقف مشاريع عدة في مناطق مختلفة من البلاد مثل مشاريع إنتاج الرز والبن والشاي، فضلاً عن تعطل مشاريع الألبان، نتيجة توتر الأوضاع الأمنية في الجنوب وهجرة الخبراء الأجانب منه، هذا بالإضافة لحرمان الجنوب

¹⁵ راجع تقرير BBC NEWS عربي، (م،س)، (بتصرف كبير)

من مشاريع الغابات الهادفة لوقف التدهور البيئي، وكذلك الحال بالنسبة
لباقى المشاريع الصناعية والتعدينية وغيرها¹⁶

اضطرابات الجنوب، واعتبارات الشمال

**وبتدقيق الموازنات الجارية بين مشكلات الجنوب الداخلية، من جهة،
وعلاقات السودان الدولية والإقليمية والوطنية، ممثلة في حكومة الشمال، من جهة
ثانية، ثم باستحضار الإشكاليات الحدودية العالقة بين الجنوب والشمال، ومعها
تداعيات النفط البينية، من جهة ثالثة، نجد أن التأثيرات السلبية، لا تقتصر فقط
على الجنوب السوداني، بقدر تأثيرها العام والشامل على عموم السودان شماله
وجنوبه، وعلى كل المزاج السوداني مع الذات والآخر، أي مع السودان المحلي،
والسودان الإقليمي والدولي.**

**ولعل من أكبر الشواهد على صدقية الطرح السابق، تأثر علاقات السودان
بدول الجوار سلباً بسبب مشكلات الجنوب، بالإضافة لفقدان السودان بعض
أدواره الإقليمية نتيجة هذه المشكلات؛ فالناظر للمحيط الجوارى والإقليمي
للسودان، يجد تنوعاً عرقياً، ثقافياً، اجتماعياً، اقتصادياً، وسياسياً، يتحلى به هذا
الجوار، وهو ما يؤصل لمحاذاير سودانية شديدة عند التعامل مع دول الجوار، بل
ويفرض اعتماد مبدأ حسن الجوار، لهذا التعامل، ومن ثم فإن تعقد الوضع في
الجنوب" من شأنه أن يقوض ذلك المبدأ، ويلقى بظلاله على علاقات السودان
بجاراته، لا سيما التي ترغب منها في إثارة تناقضاته السكانية والدينية والعرقية،
هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن غياب السلام من شأنه أن يمس أهداف
ومباديء التعاون العربي الإفريقي الذي كان للسودان دور ريادي فيه، وخاصة
في الأوقات التي يبدو فيها الوضع في الجنوب وكأنه حرب بين الأفارقة والعرب،
بفعل التسويق الإعلامي على يد أطراف تستهدف التغلغل في القارة الإفريقية
وتطويق السودان¹⁷**

¹⁶ انظر: جواد، ابتسام محمود، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية،
مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الثاني والسبعون، 2011، ص ص 461، 462، متاح على: (<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=71366>)، (بتصرف يسير)

¹⁷ انظر: جواد، ابتسام محمود، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية،
ص 463 (بتصرف)

وخلاصة القول هنا إنه لابد من الإشارة إلى بعض التحديات التي يراها البعض قائمة في طريق تحقيق النجاح الدائم والمستمر للمبادرة السودانية/الأوغندية على المدى الطويل، وهذه التحديات تتمثل في الآتي¹⁸:

(1) **انعدام الثقة وغيابها بين جميع أطراف النزاع السوداني بما في**

ذلك الأطراف الوسيطة؛ فرغم أن مبادرة السلام" تهدف إلى تغيير سلوك الفرقاء من الخصام إلى الشراكة، إلا أن الوسيط الذي يضع نفسه صانعاً للحلول، لا ينبغي السلام - وفق هذا الرأي - إنما ينبغي نصراً مؤقتاً قد ينتهي إلى صراع جديد بين ذات الفرقاء نظراً لأن العامل الأساس في خلافتهما لم يُحل"، ويتم البرهنة على حالة انعدام الثقة هذه، من خلال التأكيد على أن غياب الثقة " لا يقتصر على الفرقاء فقط وإنما يشمل الثقة في الوسيط أيضاً؛ حيث إن حكومة السودان تمثل العدو التقليدي لجنوب السودان؛ لذا قوبلت وساطة الخرطوم بالتشكيك من قبل قادة الرأي والسياسة حيث كتب أحد الأعضاء في برلمان جمهورية جنوب السودان، قائلاً: إنه من الصعب منطقيًا تقبل العقل جدية الخرطوم وأهليتها لقيادة ما يمكن أن يجلب الخير والسلام والاستقرار لجنوب السودان!!"

(2) **اشتباك قضية الجنوب السوداني بصراع المطامع الإفريقي؛ إذ أن**

بعض الأطراف الإفريقية، بما فيها أطراف في منظمة (الإيغاد) تسعى " للحفاظ على مكتسباتها ومصالحها ضمن الصراع والتكالب الإقليمي على تحقيق النفوذ والسلطة في جنوب السودان؛ فكل طرف من هذه الأطراف يفتش عن كيفية الخروج بغنيمة ما من الجنوب، بصرف النظر عن استقراره أو عدم استقراره، ويغذي هذا التوجه استئثار السودان وأوغندا بالهيمنة على مجريات الضمانات المقدمة للحفاظ على تحقيق السلام، الأمر الذي يثير حفيظة كثيرين من الأطراف الأخرى الباحثة عن دور في الجنوب السوداني"

¹⁸ انظر: أليو قرنق، سياقات اتفاقية السلام لجنوب السودان ومآلاتها، (م،س)، (بتصرف)

(3) **استمرار حالة انعدام التحكم في مسارات تفعيل اتفاق السلام،** بفعل تداخل أطراف غير موقعة على هذا الاتفاق، وهي أطراف تملك زعزعة الأوضاع بالجنوب السوداني، وهو ما يعني احتمالية انكسار عملية السلام، وعودة العنف المسلح مجدداً، وعدم صمود العملية السلمية أمام ما تمر به من منعطفات هنا وأخرى هناك، خاصة في ظل ورود تقارير موثوقة تؤكد "وجود حشود كبيرة لحركة جبهة الخلاص(غير الموقعة على اتفاق السلام) بولاية نهر ياي/جنوب، رداً على ما تملكه الجبهة من معلومات استخباراتية تؤكد جاهزية الحشود العسكرية المشتركة لقوات الحكومة والمعارضة المسلحة التابعة لرياك مشار، لشن هجوم على مواقع الجبهة في منطقة النهر"¹⁹

احتمالات التقارب والتباعد

وفي إطار الاعتبارات السابقة مجملة، سواء ما يتعلق بمفارقات الأحداث الماضية والحاضرة في قضايا وخلافات الجنوب/الجنوب، أو ما يتعلق بنظائرها مع الشمال، فإنه يمكن توقع مستقبلات الأوضاع في جنوب السودان بما فيها اتفاقية السلام، وفق الاحتمالات التالية:

(1) **الاحتمال الأول والأكثر تقدماً،** هو حدوث تقارب استراتيجي وسياسي بين حكومة جنوب السودان بقيادة سلفا كير، والحكومة السودانية في الخرطوم بقيادة الرئيس البشير، يترتب عليها المضي قدماً في رعاية اتفاق السلام، ويعزز هذا الاحتمال مبدأ الحاجة المتبادلة بين الطرفين والتي تدفعهما نحو التلاقي والتعاطي الإيجابي، تحقيقاً لأهداف ومصالح مشتركة؛ فرئيس جمهورية جنوب السودان، سيرحب بالرعاية السودانية للسلام لتعزيز وضعه السياسي الداخلي، كما أن الخرطوم تحتاج لنفس الشيء؛ حيث "تهدف مبادرتها إلى النجاح في وضع اتفاقية سلام مستقر بين فرقاء جنوب السودان، وهذا النجاح سيعيد للخرطوم حضورها الإقليمي كما سيعيد لها بريق صناعة القرار في جنوب السودان، في حين أن التحالف الجديد بين

¹⁹ راجع تصريحات (أوغستينو نجورغي) رئيس مفوضية مراقبة وتقييم اتفاقية السلاك بجنوب السودان، على الرابط: <https://ar.haberler.com/arabic-news-1295077/> (بتصرف)

السودان وأوغندا يهدف إلى عودة قوية لكليهما في الساحة الإقليمية نظرًا لكونهما الأقرب جغرافيًا لجنوب السودان والأكثر تفهمًا لقضاياهما بدلاً من استئثار إثيوبيا وكينيا بصناعة القرار الإقليمي، وهو ما سيدفع باتجاه ضمانتهما لإقرار السلام في الجنوب"²⁰

(2) **الاحتمال الثاني** أن يؤول اتفاق السلام بين الرئيس سلفا كير ومشار إلى لا شيء من الناحية الواقعية والعملية، ومن ثم يكون مصيره الفشل، وهذا الاحتمال – رغم تشاؤمه – إلا أنه يركز إلى جملة مؤشرات؛ أهمها: حالة العداء الراسخة بين جنوب السودان وشماله، بالإضافة لتداعيات التصريحات السلبية والعدائية من قبل مسؤولي الخرطوم تجاه الحركة الشعبية في الجنوب السوداني، وفوق هذا وذاك، يرجح بعض الخبراء والسياسيين "عدم وجود ضمانات حقيقية وميدانية لإنفاذ الاتفاق الإطارى والسير قدماً نحو السلام الحقيقي، في ظل المعطيات الحالية، ووجود ميليشيات يصعب السيطرة عليها ومنعها من خرق الاتفاق، إلى جانب جفاء العلاقة المتبادلة بين كير ومشار"²¹

(3) **الاحتمال الثالث** يتمثل في إمكانية بروز حركات شعبية وجماهيرية متزامنة في كل من جنوب السودان وشماله، أو بمعنى أدق، أن تقوم عناصر معارضة للنظامين الجنوبي والشمالى، بتنسيق تلك الحركات من أجل بعثرة أوراق اللعبة السياسية في السودان ككل، ومن ثم إعادة صياغتها مجدداً، إما في اتجاه العودة إلى مرحلة ما قبل انفصال الجنوب عن الشمال، أو بتكريس وضعيات ميدانية جديدة تحقق أهداف واستراتيجيات خاصة، وهذا الاحتمال – رغم كونه أقرب إلى الصعوبة منه إلى السلاسة والإمكانية – إلا أن له أوجهاً من المنطقية لدى شرائح سودانية عديدة ومتنوعة الأطياف والثقافات، ترى في تقسيم السودان إلى شطرين جنوبي وشمالى، تدميراً للوحدة الوطنية وللأراضي السودانية، وتكريساً للطائفية الدينية بين السودانين، كما أن جزءاً من هذه المنطقية،

²⁰ انظر: أليو قرنق، سياقات اتفاقية السلام لجنوب السودان ومآلاتها، (م،س)، (بتصرف)

²¹ راجع تصريحات الخبير السياسي (لوكا بيونق) لصحيفة العين الإخبارية الإماراتية، على الرابط: <https://al-ain.com/article/khartoum-agreement-conducive-lasting-sudan> (بتصرف)

ربما يتوافر لدى مفاهيم سياسية دولية؛ ولعل الدراسة التي أجراها (جون تيمين)، المدير السابق لبرنامج إفريقيا بمعهد السلام الأمريكي، والتي حملت عنوان (دولة جنوب السودان من الاستقلال إلى الحرب الأهلية)، تؤكد وجود مثل تلك المراجعات والمفاهيم تجاه أوضاع التقسيم والانفصال في السودان؛ حيث يتبلور مضمون الدراسة حول تنامي الشعور الأمريكي بالندم تجاه فصل جنوب السودان عن شماله²²

وبصفة عامة، يرى هذا التقرير، أن الأوضاع في جنوب السودان، منفتحة على الكثير من السيناريوهات، وفق ما هو متاح من الملامح والتوصيفات الشكلية الظاهرة للمشهد الحالي، وأن الاحتمالات المشار إليها سابقاً، جديرة بالحدوث والتحقق، في ظل الملامح القبلية الراسخة في الجنوب، وتنامي الصراع على السلطة والثروة والنفوذ، وأيضاً في ظل بروز التماس الواضح بين استحواز الأطراف على الموارد النفطية، وتحقيق السيادة والهيمنة السياسية والعسكرية في محيط متأزم، الأمر الذي يعني إمكانية التعارض والاختلاف والتباين، بين ما هو ظاهر على سطح المشهد السياسي، وما هو كامن ودائر في كواليس وأروقة ودهاليز الإعدادات الحقيقية والقرارات الحاسمة.

استنتاجات

- **مشكلة جنوب السودان ليست وليدة الحاضر، وإنما هي ذات جذور ممتدة منذ مداخلات الاستعمار ومؤثراته العنثية في النسيج الاجتماعي والديموغرافية السكانية، وأدواره الخبيثة في تأجيج النزعات القبلية والخلافات العرقية.**
- **الوساطة السودانية في عملية السلام الجنوبية، تفتقد الكثير من عوامل دعم وتعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة، ولكن رغم ذلك، تبقى المبادرة السودانية قابلة للفاعلية والاستمرار بفعل حاجة جميع الأطراف لالتقاط الأنفاس من جهة، وتشابك المصالح الدافعة للاستقرار والتعاطي الإقليمي بإيجابية من جهة أخرى.**

²² راجع تقرير تحليلي عن هذه الدراسة نقله (موقع النيلين) نقلاً عن صحيفة السوداني، بتاريخ 18/7/2018، متاح على: <https://www.alnilin.com/12956679.htm>

- **قابلية الأوضاع** في جنوب السودان للعودة إلى المربع الأول من حيث اندلاع العنف والاحتتال في أي وقت، وبفعل عوامل عديدة أبرزها العداء المتبادل بين الجنوب والشمال، وخلافات الجنوب/الجنوب بفعل جفاء العلاقة بين الرئيس(سلفا كير) ونائبه(رياك مشار)، إلى جانب سيطرة الاعتبارات القبلية ونوازع الهيمنة والنفوذ والبحث عن الثروات النفطية، ويضاف إلى كل ذلك بقاء القضايا الحدودية معلقة، وهو ما يغذي مؤشرات الصدام العسكري المتكرر في مناطق عديدة من الجنوب بين الطراف المتنازعة.
- **معاناة** قضايا الجنوب السوداني من الأطماع الإقليمية المحيطة، وكذلك الأطماع الدولية، بفعل ما يتميز به الجنوب من مميزات مائية، واعتبارات جيوسراتيجية، وجيوبوليتيكية، وهو ما يلقي بظلاله على مصير عملية السلام ومستقبلها.

توصيات

- * **الاحتواء** الدولي والإقليمي السريع لأية تحركات أو حشود عسكرية متبادلة بين أطراف النزاع في جنوب السودان، من شأنه أن يحافظ على الأمل الضعيف المتبقي لاستمرار حالة الاستقرار الأمني النسبية، ومن ثم حماية عملية السلام وتعزيزها بمرور الوقت.
- * **التقسيم** العادل للثروات وتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب في حياة شعب الجنوب، سيكون له أكبر الأثر في نزع فتيل الاحتقان القبلي والعرقي في جمهورية جنوب السودان، كما أن فتح أفق سلس ومرن للتعاطي مع الشمال، سيمنح المزيد من الأمن والاستقرار، ليس في الجنوب أو في الشمال فقط، ولكن فيهما معاً، بالإضافة للمحيط الإقليمي ككل.
- * **احتواء** موجات الغضب الشعبي في الشمال السوداني، سيكون لها أكبر الأثر في تعزيز العملية السلمية في الجنوب، باعتبار حكومة الشمال راعية لتلك العملية إلى جوار أوغندا، كما أن انفلات الأوضاع في الشمال تحت أي ظرف من الظروف، سيكون له أكبر الأثر في زعزعة أمن واستقرار الجنوب، خاصة مع قابلية الجنوب لأن يشهد زخماً جماهيرياً مشابهاً، إذا أتيج له ذلك، من أجل إحداث تغيير في موازنات قضية الجنوب، أو في أفق العلاقة الجافة بين الجنوب والشمال.

ثبت الهوامش والإحالات

- (1) انظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز، موسوعة مقاتل من الصحراء،
النسخة الإلكترونية، تاريخ الزيارة يناير 2019، متاح على: (http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Sudan/SEC01.DOC_cvt.htm)، (بتصرف يسير)
- (2) (م،س)، (بتصرف يسير)
- (3) انظر: موسوعة مقاتل من الصحراء، (م،س) (بتصرف يسير)
- (4) (م،س)، (بتصرف كبير)
- (5) راجع: عماد حسين، السودان... اتفاقية نيفاشا وأزمة دارفور وحروب لم تتوقف، صحيفة الخليج، الموقع الإلكتروني، بتاريخ 8/1/2011، متاح على:
<http://www.alkhaleej.ae/home/print/f53c9315-c755-48f7-a351-9dc93baa2e5a/306b0c63-c5d0-4cec-880a-cb273969d7ab>، (بتصرف في العبارة)
- (6) انظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز، (م،س)، (بتصرف)
- (7) انظر: الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة (تقدير موقف)، منشورات وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 1 متاح على: (https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_60C12C33.pdf)، (بتصرف كبير)
- (8) راجع تقرير BBC NEWS عربي، تحت عنوان: تاريخ دولة جنوب السودان منذ الاستقلال، بتاريخ 13 يوليو/تموز 2016، متاح على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712_south_sudan_timeline (بتصرف كبير)
- (9) راجع تقرير BBC NEWS عربي، تحت عنوان: تاريخ دولة جنوب السودان...، (م،س) (بتصرف كبير)
- (10) انظر: أليو قرنق، سياقات اتفاقية السلام لجنوب السودان ومآلاتها، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 29 يوليو 2018، متاح على: (<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180729112725510.html>)
- (11) (م،س)، (بتصرف)
- (12) انظر: الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة...، (م،س)، ص 2 (بتصرف يسير)
- (13) (م،س)، ص 4 (بتصرف يسير)
- (14) انظر: إدريس، هدير عادل، علاقة السودان بدولة جنوب السودان.. الحاضر والمستقبل، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية

- والاجتماعية، 2013، ص 16، نسخة إلكترونية مصورة على الموقع: <http://khartoumspace.uofk.edu> (بتصرف يسير)
- (15) راجع تقرير BBC NEWS عربي، (م،س)، (بتصرف كبير)
- (16) انظر: جواد، ابتسام محمود، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الثاني والسبعون، 2011، ص ص 461، 462، متاح على: (<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=71366>)، (بتصرف يسير)
- (17) انظر: جواد، ابتسام محمود، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية، (م،س)، ص 463 (بتصرف)
- (18) انظر: أليو قرنق، سياقات اتفاقية السلام لجنوب السودان ومآلاتها، (م،س)، (بتصرف)
- (19) راجع تصريحات (أوغسطينو نجورغي) رئيس مفوضية مراقبة وتقييم اتفاقية السلاك بجنوب السودان، على الرابط: <https://ar.haberler.com/arabic-news-1295077> (بتصرف)
- (20) انظر: أليو قرنق، سياقات اتفاقية السلام لجنوب السودان ومآلاتها، (م،س)، (بتصرف)
- (21) راجع تصريحات الخبير السياسي (لوكا بيونق) لصحيفة العين الإخبارية الإماراتية، على الرابط: <https://al-ain.com/article/khartoum-agreement-conducive-lasting-sudan> (بتصرف)
- (22) راجع تقرير تحليلي عن هذه الدراسة نقله (موقع النيلين) نقلاً عن صحيفة السوداني، بتاريخ 18/7/2018، متاح على: <https://www.alnilin.com/12956679.htm>

انتهى